المقدمة

كثيرة هي الكتب والدراسات التي تبحث في المسائل السكانية، فالسكان ظاهرة استأثرت باهتمام الفلاسفة والعلماء منذ القدم، وما زالت تحظى بمزيد من هذا الاهتمام، فيقوم الكثير من الباحثين والتربويين والمتخصصين في هذا العلم بوضع البرامج والخطط، ومناقشة العديد من القضايا كي يتوصلوا إلى معرفة مسببات الأحداث ونتائجها، ولتشكيل أحكام صائبة واعية تأخذ في الحسبان كل الأزمات التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع بسبب الجهل، أو بسبب عدم التخطيط السليم. ومحور هذا الكتاب يتعلق بالإنسان، الإنسان الساكن على هذه الأرض مع كل همومه وقضاياه، ومع كل ما يتعرض له من مشاكل وما يواجهه من صعوبات، فسكان هذا العالم باتوا خائفين على مستقبلهم، مشككين باستمرارية مواردهم التي تضمن استمرارهم. وإذا فكرنا بعمق قد نتوصل إلى معرفة أسباب ما نواجهه من ضغوطات، ولكن الأنانية والسعي خلف الرفاهية وسيطرة بعض التقنيات ـ وخاصة المدمرة ـ هي من الأمور التي تشكل الأسباب الأولى لكل ما نعانيه. لقد ابتعدنا كل البعد عن الغاية من وجودنا، وأهملنا النواحي الروحية والقيم، وبتنا لا نفكر إلا بالمادة، وهذا جعلنا نفقد الاستقرار والراحة. صحيح أن التطور من الأمور المهمة فبغير المعرفة والعلم لن يتمكن الإنسان من تخطي العقبات والمصاعب التي يمكن أن تواجهه، ولكن الخطر الكبير حين يتم استغلال هذه العلوم والتقنيات للتدمير والهيمنة.

علم السكان شهد تطوراً كبيراً مثل كل العلوم، ولكن هل حقق هذا التطور ما يضمن السلام والأمان! وهل انتهى زمن المجاعات والمرض!. إن هذه

الدراسة تناولت موضوع السكان ونظرياته من منظار تحليلي فلسفي، وموضوع الفلسفة والمناهج في الدراسات السكانية هو موضوع جديد، ومهمة صعبة تطلبت الكثير من الوقت والجهد لتكوين استنتاجات صحيحة لمعرفة بعض الطرق والمنهجيات المتبعة في الدراسات السكانية، ومحاولة إظهار مدى مقاربتها للواقع؛ فهناك بعض النظريات المعتمدة كأساس للعديد من الأبحاث تتطلب المزيد من الاختبار والمراجعة، فلا يمكن الاكتفاء ببعض النظريات القديمة والاعتماد عليها بشكل مستمر لأن المجتمعات والظواهر وحاجات الإنسان دائمة التغيير. إن الهدف الأول لهذا العلم ـ علم السكان ـ هو مساعدة الناس على فهم طبيعة ومسببات الأحداث، كي يتمكنوا من تطوير سلوك يعمل على حماية الطبيعة والمجتمع، والأسرة، ولتحقيق هذا التغيير الاجتماعي والسياسي يلزم رؤية واضحة ومعمقة، وهذه الرؤية لن تتبلور إلا من خلال النظريات والأفكار الواعية البعيدة عن التصلب الأعمى الذي يورط البلدان والمجتمعات في آلام وكوارث وحروب مدمرة تقضي على الإنسان والبيئة. فإذا أردنا لمجتمعاتنا أن تنهض فلا بد من القيام بعملية نقد موضوعية تُمكننا من خلق وعي مجرد، والعملية ليست تنظير فقط بل هي عمل وحكمة وتطوير على صعيد البيئة والاقتصاد والسياسة؛ هذا الموضوع يتصل مباشرة بالكائنات الإنسانية وله تأثير مباشر على حياتنا، وعلى البيئة التي تحيط بنا، فمن الضروري المحافظة على كل ما يؤمن سلامة الناس، وسلامة البيئة. ومن أهم الأخطار التي تهدد العالم هي الحروب، فالثورات والحروب لا تسبب غير الأسى والدمار، وخير دليل وبرهان الواقع في بلدنا الذي كلفته الحروب ما لا يقدر بثمن. نحن في بلد هو بأمس الحاجة إلى معرفة مسببات ما يواجهه من أزمات حالية، وما قد ينتج عن هذه الأزمات في المستقبل.

ولكن هل المقاربة الفلسفية تساعد البحوث السكانية؟

تُعتبر الفلسفة فكر المجتمع، والفكر هو التعبير عن الواقع وعن كل الهواجس والمخاوف التي تهدد الإنسان في حياته اليومية، وعلم السكان يبحث في مجموعات بشرية من حيث التراكيب النوعية والكمية، ويعتمد علم السكان على الإحصاء وكذلك على الوصف والتحليل، لأن كل الظواهر السكانية خاضعة دائماً للبيئة الطبيعية والقوانين الاجتماعية والحالة الاقتصادية والدينية ... الخ وهذه الضوابط تُعتبر روح المجتمع أو فكر المجتمع وفلسفته، والفلسفة يجب أن تكون التوجيه المستنير الواعي الذي يحرر الإنسان من أباطيل الجهل والخرافة، ودراسة لأهم المواضيع المعاصرة المرتبطة بوجود الإنسان ومصيره. وبما أن مناهج البحث في علم السكان تتنوع بين مناهج إحصائية كمية ومناهج تحليلية_ لمعرفة الظروف الفردية والمتغيرات الاجتماعية المسببة لتشكل الظاهرات_ يصعب على العالِم المتخصص في نطاق محدد أو العالِم الذي لا يمتلك معرفة واسعة وثقافة شاملة أن يتبين العلاقات والروابط المؤثرة في تشكل الظواهر، وهنا يبرز دور عالِم المنطق الذي يصوغ القواعد ويناقش الفروض التي تقوم عليها النظريات المختلفة في التحليل، وكما نعلم إن أسباب الوقوع في الخطأ عديدة ومتنوعة ولكن أهمها دخول الجانب الذاتي وعدم الموضوعية في تحليل البيانات، وهذه أخطاء يمكن تلافيها عن طريق إخضاعها للمنطق؛ لعِلم موضوعي منهجي دقيق. وبما أن التجدد هو صفة أساسية من صفات العِلم وبما أن مقومات الفكر تتغير من عصر إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر ومن شخص إلى آخر فلا يحق لأحد الادعاء بامتلاك الحقيقة المطلقة أو الكاملة، فلا إطلاق في العلم، والدليل على ذلك الكثير من النظريات العلمية تم استبعادها بعدما ثبت بطلانها، فالفكر يجب أن يبقى مستعداً لتقبل كل جديد مع الاحتفاظ بما هو صائب من المعارف السابقة، ومهما كانت قدرات الفرد عظيمةً لا يستطيع أن يبدأ من الصفر في تشكيل المعرفة، فالمعارف كلها نتيجة خبرات وتجارب سابقة.

إن مسؤولية كل باحث جاد تنمية المعرفة، عن طريق المساهمة ولو بجزء بسيط في البحث عن الحقيقة، وهذا هو هدف العلم بالدرجة الأولى، أما إذا كان الباحث غير قادر للتوصل إلى حقيقة كاملة أو إظهار حقائق جديدة، وجب عليه أن لا يستسلم وأن يكرر المحاولة، وبما أن كل باحث معرض للوقوع في الخطأ خاصة إذا كان ينتمي إلى مجتمع مغلق مفعم بالأيديولوجيات الأمر الذي يوقعه بالحيرة، وقد ينجم عن تصادم العقول المتباينة مناقشات طويلة، وخاصةً في بعض المواضيع الحساسة، فتتشكل العصبية ويحتدم النقاش دون التوصل إلى ما هو مقنع بين المتحاورين، وهذا الغموض يكون إما بسبب التصلب وعدم الانفتاح أو بسبب الافتقار إلى لغة المنطق وإلى الثقافة الاجتماعية والمعرفة، فمن حق كل إنسان أن يدافع عن موقعه وعن ثقافته ولكن ليس من حقه أن يزدري ثقافة الآخرين ومعتقداتهم بسبب التعصب ودون وجه حق، فالتحجر الفكري يؤدي بالبعض إلى اعتبار أفكارهم لا تقبل النقض ولا المناقشة وهذه الأنانية القاتلة طالما سببت المشاكل والدمار؛ الفكر الواعي والخلاق دائماً يتصف بالمرونة والقدرة على التواصل، فتجربة الباحث الخلاقة تُعتبر مفيدة إذا ألقى ضوءاً جديداً على المظاهر الأساسية لسلوك الجماعات وأثر الثقافات على الإدراك والمعرفة، وعلى الباحث أن يتحكم في دوافعه الشخصية ويركز على المواضيع التي تساهم في بلورة الأفكار، العلم لا يعني الديكتاتورية أو التحجر، ولا يعني التقليد الأعمى أو المحاكاة للأفكار، العلم يعني التجريب والاختبار ورغبة في الخدمة التي تساعد على حل المشكلات وتحسن نوع ومستوى الخدمات وتحافظ على الموارد لمواكبة متطلبات العصر.